

الإدراك والجمالية
الشمسية

في المملكة العربية السعودية

للدكتور محمد شوقي الفنجري

تعهد:

١ - يراد باصطلاح « أيديولوجية » مجموعة المبادئ أو الأصول التي ينطوى عليها تشريع أو مذهب معين . وكذلك الحطط أو الأساليب العملية التي يضعها ذلك التشريع أو المذهب لإحالة هذه المبادئ أو الأصول الى واقع يعيش المجتمع في إطاره . وعليه فإن اصطلاح الأيديولوجية Ideologie ينطوى في الواقع بشأن العملية الواحدة ، على وجهين :

أ - وجه ثابت أو ساكن Statique وهو الأسس والمبادئ التي ينطوى عليها المذهب ، وهي في خطوطها العريضة ثابتة لا تقبل التغير أو التبدل . ومن قبيل ذلك في المجال الاقتصادي : تحديد هدف الانتاج ، ونوع الملكية السائدة ، ومدى التخطيط الاقتصادي ، ومنهج تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وكيفية توزيع الناتج أو الدخل القومي .. الخ .



وعلى الأساس المتقدم نستطيع أن نميز بين المذهب الاقتصادي الفردي والذي تدبّر به دول المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين المذهب الاقتصادي الجماعي والذي تدبّر به دول المعسكر الشرقي وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، وبين المذهب الاقتصادي الاسلامي والذي تدبّر به دول العالم الاسلامي

وعلى رأسها المملكة العربية السعودية .

ب - وجه متطور أو حركى *Dynamique* وهو الوسائل والأساليب التى يتنوع بها لتطبيق الأسس والمبادئ التى يقوم عليها مذهب معين . الأمر الذى يفتح الباب لتغاير كبير فى ذات المذهب ، فتتعدد وتختلف الأنظمة باختلاف ظروف الزمان والمكان وإنما دون الخروج عن الخطوط العريضة لذلك المذهب .

وعلى الأساس المتقدم نستطيع فى مجال المذهب الاقتصادى ان نميز بالنسبة للمذهب الاقتصادى الفردى بين التطبيق أو النموذج الأمريكى ، وبين التطبيق أو النموذج الانجليزى أو الفرنسى أو الالماني .. الخ ، وان نميز بالنسبة للمذهب الاقتصادى الجماعى بين التطبيق أو النموذج السوفيتى ، وبين التطبيق أو النموذج الصينى أو اليوغوسلافى أو المجرى أو الرومانى .. الخ ، وان نميز بالنسبة للمذهب الاقتصادى الاسلامى بين التطبيق أو النموذج السعودى ، وبين التطبيق أو النموذج الكويتى أو المصرى أو المغربى .. الخ .

٢ - ونخلص مما تقدم ان الخلاف بين المذاهب السائدة ، هو خلاف جوهرى فى الأساس والمبادئ . أما الخلاف بين النظم التطبيقية للمذهب الواحد ، هو خلاف تفصيلى فى الوسائل والأساليب . وعليه يظل الخلاف بين النظم أى التطبيقات *applications* للمذاهب المختلفة ، هو خلاف جوهرى وان تلاقت فى بعض الوسائل والأساليب .

وترتيباً على ذلك ، فان أخذ بعض الدول الرأسمالية كإنجلترا أو فرنسا أو غيرها ببعض الأساليب الاشتراكية كتأمين بعض وسائل الانتاج أو وضع الخطط الاقتصادية أو التدخل فى تحديد الأسعار أو الأجور .. الخ ، لا يفيد عدوها عن المذهب الفردى (الرأسمالى) وذلك حتى تعدل عن أسس هذا المذهب . كما أن أخذ بعض الدول الاشتراكية كيوغوسلافيا أو المجر أو غيرها ببعض الأساليب الرأسمالية كالسباح بقدر من الحرية الاقتصادية أو اقرار بعض صور الملكية الخاصة .. الخ ، لا يفيد عدوها عن المذهب الجماعى (الاشتراكى) وذلك حتى تعدل فعلاً عن أسس هذا المذهب . كذلك الأمر بالنسبة لدول العالم الاسلامى فإن تضييفها

أو توسيعها من نطاق الملكية الخاصة أو العامة أو من الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .. الخ ، لا يفيد انتباهها الى الكتلة الغريبة أو الكتلة الشرقية وذلك حتى تعدل فعلا عن انتباهها الاسلامي والتزامها بأحكام الشريعة الاسلامية .

وهذا في الواقع لا يتعدى القول بأن لكل مذهب أو نظام مفهوما يتضمن حدا ادنى من المعاني المشتركة بين مختلف ضروبه ، ولكنه مفهوم ينسج لتطبيقات متغايرة وفقا لتغاير الزمان والمكان . وهذا ما عبر عنه فقهاء الاسلام بقولهم (تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة) . وأنه (خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان) وعبر عنه شيخ الاسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله (انه خلاف تنوع لاختلاف قضاء)^(١) .

٣ - ومنى وضع مانقدم ، فان ايدولوجية التنمية بالملكية العربية السعودية ، خاصة الاقتصادية موضوع اهتمامنا ، هو الأيدولوجية أو المذهبية الاسلامية شأنها في ذلك شأن سائر دول العالم الاسلامي التي تدبى بالمذهبية الاسلامية ، ملتزمة بأحكام الشرع الاسلامي في تحقيق ذاتها ، خاصة في مجال تمتعها الاقتصادية .

وعليه فان دراستنا الحالية ، تعرض باختصار وفي حدود القدر المسحوح لتابه ، لأهم الأصول الاسلامية في مجال التنمية والتي تدبى وتلتزم بها المملكة العربية السعودية .

أولا : الاسلام والمشكلة الاقتصادية والاجتماعية :

١ - اهتمام الاسلام بالجانبين المادى والروحى على السواء :

جاء الإسلام منذ اربعة عشر قرنا بمنهج كامل للحياة ، يهتم بالجانب المادى في حياة البشر بقدر ما يعنى بالجانب الروحى ، ذلك لأنه لا تقوم لجانب دون آخر وكلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه .

فإذا كان حقا ليس بالحيز وحده يحيا الانسان ، فإنه ايضا بدون الحيز لا يستطيع ان يحيا الانسان .

٢ - الاسلام يضع منذ البدء مشكلة الفقر والتخلف في المقدمة والصدارة :

لذلك وضع الاسلام المشكلة الاقتصادية وهى مشكلة الفقر والتخلف ، وذلك منذ البدء

وقبل أن تتطور الأحداث وتفرض المشكلة نفسها ، حيث يجب أن توضع في الأساس وفي المقدمة . ومن قبيل ذلك انه اعتبر المال زينة الحياة الدنيا وقوام المجتمع ، وأنه نعم العون على تقوى الله ، وإن طلب المال الحلال فريضة وجهاد في سبيل الله .^(١)

أكثر من ذلك لقد ساوى الاسلام بين الفقر والكفر ، ولم يستعذ الرسول ﷺ من شيء بقدر استعاذته من الفقر فيقول عليه الصلاة والسلام (كاد الفقر ان يكون كفرا) ويقول (اللهم انى اعوذ بك من الفقر والكفر)^(٢) وقال رجل (ابعذلان) قال (نعم)^(٣)

٣ - ارتباط العبادة بتأمين الناس في حياتهم المعيشية

بل ان الاسلام حين طالب الناس بالعبادة وذكر الله تعالى ، علقه في القرآن بقوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)^(٤) . وان موسى عليه السلام حين دعا الله بقوله (رب اشرح لى صدرى ويسر لى امرى)^(٥) ، قرنه بقوله (كى تسبحك كثيرا وتذكرك كثيرا)^(٦)

أكثر من ذلك ، لقد اعتبر الاسلام بمجرد ترك أحد افراد المجتمع ضائعا او جائعا ، هو بمثابة تكذيب للدين نفسه اذ يقول الله تعالى (أرايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين)^(٨) .

ثانيا : الصيغة الإسلامية للتنمية :

نستطيع ان نلخص الصيغة الاسلامية للتنمية بانها تنمية شاملة ، ومتوازنة ، وغايتها الانسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في أرضه .

١ - فأما انها تنمية شاملة :

فذلك لأنها لا تستهدف رفقى الإنسان ماديا فحسب ، وإنما روحيا بصفة أساسية . والروحانية في الاسلام ، ليست كما يتصور الكثيرون مسألة ميتافيزيقية أو غيبية ، وإنما هى العمل الصالح إيمانا بالله واعتبارا ومراعاة له تعالى ، سواء كان ذلك الايمان أو تلك المراعاة والاعتبارات المتأصلة في العقل والنفس والتمثلة في النشاط والسلوك ، مردها خشية تعالى والخوف من عقابه او كان مردها ابتغاء مرضاته والفوز بجنته .

فالإسلام لا يعرف الفصل بين ماضو مادي وماهو روحي . ولا يفرق بين ماضو دينوي وماهو أخروي . فكل نشاط مادي أو دينوي يباشره الانسان . هو في نظر الإسلام عمل روحي أو أخروي . طالما كان مشروعاً وكان يتجه به الى الله تعالى . (١٤) قاله تعالى : ما خلق الجن والانس الا ليعبدوه أى ليعملوا عملاً صالحاً . والايمان في الاسلام ليس ايماناً مجرداً
 ABSTRACT ولكنه ايمان محدد Concrete مرتبط بالعمل الصالح .

وإن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الاسلامية . يقتضى أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكّل وملبس وسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة التعاثر الدينية .. الخ . بحيث لا تقتصر التنمية على إشباع بعض الضروريات أو الحاجيات دون الأخرى .

ومن هنا لا يقبل الاسلام تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز . كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير .
 ٢ - وإما أنها تنمية متوازنة :

فذلك لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أى زيادة الانتاج بقوله تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (١٥) وإنما تستهدف أساساً العدل اى عدالة التوزيع بقوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للتقوى) (١٦) . بحيث يعم الخير جميع افراد المجتمع الاسلامى ذلك ان هدف الاسلام من التنمية الاقتصادية . هو ان يتوافر لكل مواطن حد الكفاية .

M. D'aisance لاحد الكفاف M. vital (١٧) بحيث يستثمر نعم الله وفضله فيتجه تلقائياً الى حمده وشكره تعالى وعبادته ذلك الحمد والشكر الذى لا يبر عنه في الاسلام بالقول والامتان فحسب . وإنما أساساً بالعمل والاخلاص فيه بقوله تعالى (اعملوا آل داود شكراً) (١٨) . وتلك العبادة التى لا تتمثل في الاسلام بالصلاة والتوجه الى الله فحسب . وإنما أساساً بخدمة الغير ومفيد المعونة لكل محتاج بقوله تعالى (لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس) (١٩) .

فالإسلام اذ يتطلب زيادة الإنتاج يستلزم في نفس الوقت عدالة التوزيع . بحيث لا ينفى

احدها عن الآخر . فوفرة الانتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يسلم به الاسلام . كما ان عدالة التوزيع دون انتاج كاف هو توزيع الفقر والبؤس مما يرفضه الاسلام^(١٥) . ومن ثم لا يقبل الاسلام تنمية رأسمالية تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون نظر الى توزيع هذه الثروة . واذا كانت التنمية الاشتراكية تؤكد العلاقة بين اشكال الانتاج والتوزيع الا انها ترى ان نظام التوزيع يتبع دائما شكل الانتاج ، في حين يرفض الاسلام هذه التبعية بحيث ايا كانت اشكال الانتاج السائدة فإنه يضمن اولاً حد الكفاية لكل فرد ، وذلك كحق الهى مقدس يعلو فوق كل الحقوق ثم بعد ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده ، بحيث اذا لم يتوافر حد الكفاية لكل مواطن وهو مالا يكون الا في ظروف استثنائية كمجاعة او حرب تأسى الجميع في حد الكفاف^(١٦) .

واين مبدأ التوازن في التنمية الإسلامية ، يقتضى ان تتوازن جهود التنمية ومن ثم فانه لا يقبل في الاسلام ان تنفرد بالتنمية المدن دون القرى ، أو ان تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة ، أو ان تقدم الكماليات أو التخصينات على الضروريات أو الحاجيات ، أو ان تسبق الصناعات الثقيلة أو المستوردة الصناعات الاستهلاكية أو المحلية ، أو ان يركز على البناء والتشييد دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الاساسية .. الخ ، من الأخطاء العديدة التى وقعت فيها مختلف الدول العربية والاسلامية مقلدة دون وعى تجارب شرقية أو غربية ، غافلة أو جاهلة الصبغة الاسلامية بضرورة التوازن الالمانى . ولا شك ان التنمية غير المتوازنة التى نراها في اغلب دول العالم التامى ، والتى تركز على جزء من الاقتصاد القومى وتزيد من تدهور بقية الأجزاء ، هى تنمية مشوهة بل هى في حقيقتها تنمية للتخلف . وأما أن غايتها الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في أرضه ، فذلك ما يحدد بواعث التنمية الإسلامية ووسائلها .

ففى « التنمية الرأسمالية » الباعث هو تحقيق اكبر قدر من الربح ، مما يؤدى عادة الى الانحراف بالانتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية ووفرة انتاج السلع الكمالية التى يطلبها الأغنياء والمترفون ، وما يصاحب ذلك من سيادة المادة ومختلف المساوىء الاجتماعية

التي تعاني منها المجتمعات الغربية .

وفي « التنمية الاشتراكية » الياغت هو سد احتياجات الدولة وفق اطماع وسياسات القانمين على الحكم لا وفق احتياجات ورغبات المواطنين انفسهم مما يهدر كلفة حرية الفرد ويجعل منه مجرد نرس او اداة لا غاية .

أما التنمية الإسلامية فباعثها ليس الربح شأن التنمية الرأسالية ولا أهواء القانمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية ، وإنما هو توفير الكفاية لكل مواطن ليتحرر من اية عبودية أو حاكمة ، الا عبودية وحاكمة الله وحده ، فغاية التنمية الإسلامية هو الانسان نفسه لا تستعبد الماده شأن الرأسالية ولا يستذله الغير شأن الاشتراكية وإنما هو محرر مكرم يعمر الدنيا ويحببها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله في أرضه .

ثالثا : الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية :

يقوم الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية على اساس تعاون الفرد والدولة معا . لكل مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر ، ولا يغني أحدهما عن الآخر . ومن هنا كان اعتراف الاسلام بالملكية المزدوجة الخاصة والعامة . كلاهما على قدم المساواة بتحملان مسؤولية التنمية . اكثر من ذلك فإن الاسلام في اعترافه للملكية سواء كانت خاصة او عامة ، وفي نظره اليها وتنظيمه لها إنما اقامه باعتبارها وسيلة إنمائية أي حافزا من حوافز التنمية .

١ - ففي الاقتصاد الرأسالي ، التنمية هي في الأساس مسؤولية الفرد أو القطاع الخاص . بخلاف الاقتصاد الاشتراكي ، فإن التنمية هي في الأساس مسؤولية الدولة أو القطاع العام . أما في الاقتصاد الإسلامي فإنها في الأساس مسؤولية الفرد والدولة معا أي القطاعين الخاص والعام . لكل مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر ، ولا يغني أحدهما عن الآخر وبعيث لارتداد أو نقل مسؤولية أي منها الا بقدر ما تتطلبه طبيعة وظروف التنمية في كل مجتمع .

٢ - ازدواجية الملكية في الإسلام :

ومن هنا كان من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية ، مبدأ ازدواج الملكية : الخاصة والعامة^(١٧) ، يساهمان معا على قدم المساواة في عمليات التنمية . كلاهما كأصل وليس

استثناء . وكلاهما ليس مطلقا بل هو متقيد بالصالح العام أى اعتبارات العمران والتنمية . وكلاهما يكمل الآخر فلكل مجاله بلا تعارض أو اصطدام حيث لا تقوم الدولة الا بأوجه النشاط الاقتصادى التى يعجز الأفراد عن القيام بها كمد السكك الحديدية وتعمير الصحارى وصناعة الأسلحة .. الخ .

لقد جاء الاسلام فأقر الملكية الخاصة . بل وجهاها الى حد قطع يد السارق معلنا ان (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)^(١٨) . وأنه (لا يجل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه) كذلك جاء الاسلام فأقر صور الملكية العامة التى كانت معروفة وقتئذ كملكية الدولة للأرض التى لامالك لها . والمعادن فى باطن الأرض والمرافق الاساسية كالمياه والكلا والنفوت الضرورى كالملح ومايقاس عليه . بل لقد استحدثت الاسلام صورا جديدة من الملكية العامة لم تكن معروفة من قبل سواء فى صورة المساجد ونزع الملكية الخاصة من اجل توسيعها . أو فى صورة ارض الحمى . أو فى صورة الوقف الخيرية . أو فى صورة الأرض المفتوحة ورفض توزيعها على المحاربين واعتبارها ملكية عامة ومايقاؤها فى ايدى واضعى اليد من اصحابها الأصليين الا مقابل دفع الخراج اى اجرة الأرض^(١٩) . واذا كان فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لم يتوسع فى الملكية العامة ، فذلك لان ظروف المجتمع وقتئذ ودرجة تطوره الاقتصادى لم تكن تتطلب ذلك . على انه منذ قيام دولة الاسلام فى أواخر عهد الرسول عليه السلام واتساعها فى عهد الخليفة الأول ابو بكر ومن بعده الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، وما صاحب ذلك من زيادة الموارد واتساع النشاط الاقتصادى وظهور مشاكل اقتصادية جديدة . وجدت تطبيقات عديدة لاسما فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب يتوسع بمقتضاها فى اعمال مبدأ الملكية العامة .^(٢٠)

المهم ان مسئولية التنمية فى الاسلام ، هى مسئولية الفرد والدولة معا . وهنا يتبين لنا وجه هام يميز الاقتصاد الاسلامى عن الاقتصاد الرأسمالى والاقتصادى الاشتراكى .
أ - ففى الاقتصاد الرأسمالى .

الأصل هو الملكية الخاصة . والاستثناء هو الملكية العامة اذا اقتضت الظروف تولى

الدولة بعض أوجه النشاط الاقتصادي . فالملكية الخاصة هنا مقدسة إذ هي في نظره الباعث على النشاط الاقتصادي وجوهر الحياة ومن ثم فهي وحدها الأساس في التنمية الاقتصادية .

ب - وبالعكس في الاقتصاد الاشتراكي . الأصل هو الملكية العامة والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج يعترف بها النظام بحكم الضرورة . فالملكية الخاصة هنا غير مصونة إذ هي في نظره سبب كل المساوئ والمشكلات الاجتماعية ، ومن ثم يرى عدم الاعتماد بها في مجال التنمية بحيث تكون الملكية العامة هي وحدها الأساس في التنمية الاقتصادية .



ج - أما في الاقتصاد الإسلامي ، فهو كما سبق ان اوضحنا ، يعترف بنوعى الملكية الخاصة والعامة ، وكلاهما كأصل وليس استثناء . ولكل مجاله في التنمية الاقتصادية بحيث يكمل كل منهما الآخر ، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مفيد باعتبار المصلحة والتنمية . وعليه فقد تنوع احدى الدول الإسلامية في اعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية ، فلا يحيلها ذلك كما توهم البعض الى دولة اشتراكية . وبالعكس قد تضيق احدى الدول الإسلامية من اعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية ، فلا يحيلها ذلك كما تصور البعض الى دولة رأسمالية . وذلك طالما كانت ظروف هذه الدولة او تلك ، تقتضى هذا التوسع أو التضييق في الملكية الخاصة او العامة بحسب متطلبات التنمية ، ودون انكار أو اهدار لإحدى الملكيتين^(١١) ويظل بذلك الخلاف بينهما ، هو كما سبق ان ألمحنا ، خلاف زمان ومكان لاحجة وبرهان ، وهو ما نستطيع ان نعبر عنه أخذاً عن شيخ الاسلام ابن تيمية باصطلاح انه (خلاف تنوع لا خلاف تضاد)^(١٢) .

٣ - شرعية الملكية هو باعتبارها وسيلة إنسانية

ولنا نسجل بحق ان الاسلام في اعترافه للملكية سواء كانت خاصة او عامة ، وفي نظره اليها وتنظيمه لها ، انما اعادها باعتبارها وسيلة انسانية اى حاقزا من حواهر التنمية ، بحيث تنفى شرعية الملكية سواء كانت خاصة او عامة اذا لم يحسن الفرد او الدولة استخدام هذا اتفاقا او استئثارا في مصلحته ومصلحة الجماعة . وقد عبر عن ذلك اصدق تعبير سيدنا عمر ابن الخطاب حين قال لبلال وقد اعطاه الرسول عليه السلام ارض العقيق بقوله (ان رسول الله ﷺ لم يقطعك لتعجز عن الناس ، واما اقطعك لتعمل ، فخذ ما قدرت على عيادته ورد الباقي) ومن هنا ندرك :

أ - لماذا نهى الاسلام بشدة لا مثيل لها عن اكتناز المال وحبه عن الانتاج والتداول بقوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشرهم بعذاب اليم ، يوم يحس عليهم في نار جهنم فتنكوى بها جماهم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكثرون)^(٢٣) ويقول الرسول عليه السلام (من جمع ديارا أو نيرا أو فضة ولا ينفعه في سبيل الله ، فهو كنز يكرى به يوم القيامة)^(٢٤) .

ب - ومن هنا ندرك ايضا لماذا نهى الاسلام بشدة مالهة عن صرف المال بغير حق في نرف او سفه ، حتى انه وصف المترفين بالمجرمين بقوله تعالى (واتبع الذين ظلموا ما أقرقوا فيه وكانوا مجرمين)^(٢٥) . ووصف المبدرين بأنهم اخوان الشياطين بقوله تعالى (إن المبدرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا)^(٢٦) . وكيف انه أجاز المجر على السفيه الذي يصرف ماله على غير مقتضى العقل .

ج - ومن هنا ندرك كذلك لماذا لا يسلم الفقهاء للحاكم بنزع الملكية الخاصة او التأميم ، الا بقدر ما تنضبه المصلحة العامة واخصها العمران والتنمية الاقتصادية . ويمرون عن ذلك بان (الامام محير فيها تخيير مصلحة لا تخيير شهوة) .

د - ومن هنا ندرك احيرا لماذا ربط الاسلام بين الايمان والانفاق في سبيل الله اى في سبيل المجتمع وتعميره . بل انه جعل ذلك الانفاق او التعمير هو علامة الايمان والتقوى ، وهو شرطه

الاساسى ، حتى انه مامس أية فـرأية او حديث سوى يتكلم عن الايمان والتعوى الا وبفره
 بالافاق فى سبيل الله اى فى سبيل المجتمع وتنميته . ولقد عبر القرآن عن الفناض
 الاقتصادى الذى هو اساس التنمية بتعبيرات العفو والفضل ، وهو كل ما اراد عن الحاجة بغير
 نرف او سعه ، ودعا الى ضرورة اعاقه كله فى سبيل الله اى فى سبيل المجتمع وسبته . بل
 حمل ذلك كما اسلفنا علامه الاسلام وشرط الايمان
 رابعا : الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية واستمرارها
 ١ - تعمير الكون وتنمية الإنسان هو غاية الاسلام .

اعتبر الإسلام تعمير الكون وتنمية الإنسان ليكون بحق خليفة الله فى ارضه بقوله تعالى
 (ائنى جاعل فى الارض خليفة)^(٢٧) . هو غاية خلقه ووجوده بقوله تعالى (هو أشاكم من
 الأرض واستمركم فيها)^(٢٨) اى كلكم بممارها . فلم يخلق الله الانسان فى هذه الحياة
 عشا أو لمجرد ان يأكل ويشرب ، وانما خلقه لرساله يؤديها . هي ان يكون خليفة الله فى
 ارضه : يدرس ويعمل ، ويشج ويعمر . عابدا الله شاكرا فضله . ليعايله فى هاية المطاف
 بعمله وكدحه بقوله تعالى (بأئها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملا به)^(٢٩) . بل لقد
 حمل الاسلام صدق الكدح أو بطلانه . هو سبيل سعاده المرء أو شقائه فى الدنيا والآخرة .
 بقوله تعالى (ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلا)^(٣٠) .

ومن هبا فقد سخر الله تعالى للانسان كل ماى السموات والارض بقوله تعالى (وسخر
 لكم ماى السموات وما فى الارض جمعا مع)^(٣١) ودعاه الى الانسار فى الأرض بحبيها
 وينعم بخيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى (فاستروا فى الارض وابتنوا من فصل الله وادكرا
 الله كثيرا لعلكم تفلحون)^(٣٢) أى هبا لكم السيطرة على الارض عن طريق حبيها
 وتنميتها .

ومن هنا ايضا حرص الاسلام على توفير ضمانات او ركائز لتحقيق هذه التنمية
 واستمرارها . لعل ابررها حسيها سبق الاشارة اليه . ايجاد ملكية عامة تساعد التنمية . وترشد
 الاستهلاك . ووجبه العائص الاقتصادى لأعراض التنمية . وتطلب المشاركة التنموية فى

عمليات التنمية ، ومراعاة أولويات التسمية بتقديم الأهم فالأهم ، والأخذ بالأساليب العملية والتقنية المناسبة .. الخ .

٢ - الارتفاع بالتنمية إلى مرتبة العبادة

ولعل أكبر ضامن لنجاح جهود التنمية واستمرارها ، هو ارتفاع الاسلام بالسمة الى مرتبة العبادة . إذ لم يكتب الاسلام بالحث على العمل والانتاج بقوله تعالى (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) ^(٢٦) وقوله عليه الصلاة والسلام (إعملوا فكل ميسر لما خلق له) ^(٢٧) ، بل اعتبر العمل في ذاته عادة وأن لفرد العامل قريب من الله وثواب على عمله الصالح في الدنيا والآخرة بقوله تعالى (ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويريدهم من فضله) ^(٢٨) ، وقول رسوله الكريم (العمل عبادة) وقوله عليه الصلاة والسلام (ما عبد الله مثل عمل صالح) وقوله (من أمسى كالأش من عمل يده أمسى مغفوراً له يوم القيامة) ^(٢٩) ، وروى أن الرسول عليه السلام قبل بدأ ورس من كثرة العمل وقال (هذه يد يحبها الله ورسوله) .

أكثر من ذلك ، اعتبر الاسلام السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتسميته أفضل ضروب العبادة . فقد ذكر النبي عليه السلام رجل كثير العبادة فسأل من يقوم به . قالوا : أخوه ، فقال (أخوه أعيد منه) . وقد أراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله تعالى ، فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام (لا تعمل فإن مقام أحدكم في سبيل الله - أي في خدمة المجتمع وتسميته - أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً) ^(٣٠) ، ويقول عليه السلام (لكل أمة سياحة وسياحة أمتي الجهاد في سبيل الله) ^(٣١) .

وبخلص مما تقدم أن التنمية في الاسلام هي مريضة وعبادة ، بل هي من أفضل ضروب العبادة . وأن المسلمين قادة وشعوباً مغربون إلى الله تعالى ، بقدر تعميرهم للدنيا وأخزهم بأسباب التنمية بكافة صورها .

ولقد لحص سيدنا عمر بن الخطاب نظرة الاسلام الى العمل والتنمية بقوله (والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة) (٤٠)

٣ - التنمية الشاملة والجهد المقدس

والتنمية عامة والاقتصاديه خاصه . ليست عمليه فيه يكتفى فيها بمجرد إعداد خطط التنمية ، ولا مجرد متابعة تنفيذها لدى القطاع الخاص أو العام . بل لابد من تعبئة جميع المواطنين لها بحيث تكون مطلبا نسبيا ملحا يمس كل فرد مسئوليته المحدده فيها ويدرك حقوقه المؤكده من نجاحها . إن من أهم عوامل عدم نجاح التنمية في بعض البلاد النامية ، أن الأساليب المستخدمة لم تستطع أن تحرك الأمم كلها لمواجهة معركة التحلف

وإذا كانت مشكله التحلف في مختلف صوره ، هي من أولى المشكلات التي تواجه الشعوب العربيه والاسلاميه اليوم ، فانه لابد من تعبئة كل قواها وطاقتها للمعركة ضد التخلف من أجل التنمية . ويرى لذلك ضرورة ربط التنمية بفكرة الجهاد المقدس تفجيراً للطاقات المخترنه في العرد المسلم وتحفيزاً للتنمية الشامله بإحالتها إلى ممارسة دينية وواقع إيماني . ذلك أن قوام المجتمع الاسلامي . هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف ونهون عن المنكر) (٤١) ، والأمر بالمعروف تنظم في رأينا بصفة أساسيه تحقيق التنمية الشامله . والنهي عن المنكر والكنبر من المساويء الاجتماعيه والانحرافات الخلفيه

فلا بد أن يعيى النفوس وتعلها حرماً مقدسة ضد التخلف ومن أجل التنمية الشاملة . لاسيما متى لاحظنا أن التحدى الذى يلقاه من قبل اسرائيل ليس تحدياً حريباً فقط وإنما هو أساساً تحد حضارى . فاسرائيل تشد السيادة والسيطرة على المنطقة العربيه . ومعركتنا مع إسرائيل ليست مقصورة على إزاله أنار العدوان وإنما هي تتصل بتحلفنا الحضارى وما تتطلبه من ضرورة التنمية العاحلة والتي يجب أن نجد لها كافة قوى وإمكانات الشعوب العربيه .

إن الخطر الحقيقي الذي نواجهه ليس قوة إسرائيل ومن وراء إسرائيل . ولكنه تفرق العرب وتخلّفهم رغم مآلدهم من إمكانات بشرية ومادية غير محدودة . ولا شيء أقام إسرائيل وطمع فينا العدو سوى تفرقنا وتخلّفنا ، وجهادنا المقدس اليوم هو جهاد ضد التفرق والتخلّف ومن أجل التنمية الشاملة . وصدق الله العظيم (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) (١٧) . وهو ما لا يتحقق أساسا إلا عن طريق التنمية الشاملة .

خامسا : ضرورة التنسيق في خطط التنمية على المستويين العربي والإسلامي

١ (نواجه الدول العربية خاصة والإسلامية عامة ، عقبات ومشكلات عديدة عند تنمية مجتمعاتها تنمية فردية ، وذلك لافتقارها مستقلة لبعض مقومات التنمية . في حين تتوافر لها هذه المقومات وهي مجتمعة في وطن عربي أو إسلامي كبير ، فما ينقص إحداها من موارد طبيعية أو رأس مال أو قوى عاملة أو خبرات فنية .. الخ يتوافر لدى البعض الآخر . لذلك يتطلب الأمر عند وضع خطط التنمية ، التنسيق بين إمكانات كل بلد عربي أو إسلامي بحيث يكمل كل منها الآخر ، وهو ما يحقق أكبر استفادة من إمكانات كل دولة عربية أو إسلامية دون فاقد أو ضائع . وهو في المحصلة يدفع بعجلة التنمية في العالمين العربي والإسلامي ويؤدي في النهاية إلى الوحدة العربية والتضامن الإسلامي والتعاون العالمي . فليس هناك أي تناقض بين الوحدة العربية ، وبين التضامن الإسلامي ، وبين التعاون العالمي ؛ بل كل منها هو خطوة أساسية لتحقيق الأخرى ، وذلك طالما كان هناك تنسيق دقيق للتعاون والتكامل لا للتصارع والتضارب . وحينئذ يسود العالم أملة المنشود في الحياة المثلى والذي لخصه القرآن الكريم في إصطلاحى (التعاون) و (العزة) بقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » (١٢) وقوله سبحانه « والله العزة ولرسوله وللمؤمنين » (١١) .

٢ (لقد أسهمت المملكة العربية السعودية في التوعية بأن أنماط التنمية الغربية (الرأسمالية) وكذا أنماط التنمية الشرقية (الاشتراكية) ، لا تناسب وظروف الدول العربية خاصة ، والدول

الاسلامية عامة ، وذلك لاختلاف ظروف هذه الدول من مختلف الجوانب عن ظروف تنمية دول العالمين الحر والاشتراكي . إن للمجتمعات العربية خاصة والاسلامية عامة ، ذاتيتها وعقائدها الاسلامية وروابطها النفسية ، بحيث لا تتجاوب الا مع المذهبية والأيدولوجية الاسلامية والتي تغنيها عن تلمس أسباب التنمية والتكامل لدى غيرها من المذاهب والأيدولوجيات التي لا تتلاءم معها .

ومن هنا كان قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في المغرب في جمادى الآخر ١٣٩٩/مايو سنة ١٩٧٩ بضرورة إقامة نظام إسلامي عالمي جديد ينمى علاقات الدول الاسلامية التجارية والصناعية فيما بينها ويقلل من المحاذير الجمركية ويقضي على عقبات تنمية هذا التعاون . ثم كان المؤتمر العاشر لرؤساء الدول العربية الذي عقد في تونس في محرم سنة ١٤٠٠/ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بضرورة الاسراع في خطى التنمية الشاملة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

ولقد انعقد في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٠ بعمان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، والذي يعتبر بمثابة أول مؤتمر قمة عربي اقتصادي ، يهدف المخرج بالدراسات والتوصيات الاقتصادية الى نطاق العمل والتنفيذ ، وفي ظل الفكر السائد بأن التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي هو السبيل الفعال لتحرير فلسطين ، وأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .

وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٨١ أنعقد بمكة المكرمة والطائف مؤتمر القمة الاسلامي الثالث ، والذي يعتبر بدوره بمثابة أول مؤتمر قمة إسلامي اقتصادي ، وفي ظل الفكر السائد بأن السوق الاسلامية المشتركة هي الهدف النهائي للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وهو هدف إسلامي جليل يحتاج إلى نفس طويل والاسراع في إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة متنوعة .

٣) وختاماً إننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن دولة الاسلام هي دولة التنمية بمفهومها الشامل الذي يستهدف صلاح الفرد مادياً وروحياً ، وإن قيمة أى حكم في أية دولة

إسلامية هو بقدر ما يحققه لمجتمعه من تنمية حقيقية بشقيها الكفاية والعدل وتهيئة الفرص للتقدم المادي والروحي لكل مواطن .

○ الهوامش ○

- ١ (أنظر كتابي الكبرى للإمام علي الدين ابن تيمية . طبع الرياض الجزء السادس صفحة ٥٨ والجزء الثالث عشر ص ٣٤ .
- (٢) أنظر كتابنا (الاسلام والمشكلة الاقتصادية) . طبعة سنة ١٩٧٨ نأشره مكتب الأجلو المصرية ص ٤٩ وما بعدها .
- (٣) أخرجه الطبراني في الأوسط . والسيوطي في الجامع الصغير .
- (٤) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه .
- (٥) سورة قريش الآية ٣ و ٤ .
- (٦) سورة طه ، الآية ٢٥ و ٢٦ .
- (٧) سورة طه ، الآية ٣٣ و ٣٤ .
- (٨) سورة الماعون . الآيات من ١ إلى ٣ .
- (٩) أنظر كتابنا (ثانية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي) طبعة سنة ١٩٧٨ نأشره مكتبة الأجلو المصرية ص ٥٤ وما بعدها .
- (١٠) سورة التوبة ، الآية برقم ١٠٥ .
- (١١) سورة المائدة الآية رقم ٨ .
- (١٢) يراد بعد الكتابة المستوى الثالث للمعشنة بحسب ظروف الزمان والمكان . بخلاف الكفاف فهو المستوى الأدنى للمعشنة والتي بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج فهو غير قابل للتلفان .
- (١٣) سورة سبأ ، الآية رقم ١٣ .
- (١٤) سورة النساء ، الآية رقم ١١٤ .
- (١٥) أنظر كتابنا (الاسلام والمشكلة الاقتصادية) مرجع سابق . ص ٥٨ .
- (١٦) أنظر نفس المرجع السابق . ص ٧٥ وما بعدها .
- (١٧) أنظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) طبعة سنة ١٩٧٢ . نأشره مكتبة النهضة العربية بالقاهرة . ص ٩٢ وما بعدها .
- (١٨) لمرجه الشيخان البخاري ومسلم .
- (١٩) أنظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) . مرجع سابق . صفحة ٩٨ وما بعدها .

(٢٠) أنظر نفس المرجع السابق ، صفحة ١٠٢ وما بعدها .

(٢١) أنظر بحثنا (الذهب الاقتصادي في الإسلام) ، والتقدم للمؤثر العالي الأول للاقتصاد الاسلامي المتعدد بمكة المكرمة في فبراير سنة ١٩٧٦ / صفر سنة ١٣٩٦ تحت اشراف جامعة الملك عبد العزيز ، ص ٣٠ من مطبوعات المؤتمر .

(٢٢) أنظر غناري ابن تيمية ، مرجع سابق ، جزء ٦ صفحة ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤ .

(٢٣) سورة التوبة ، الآية رقم ٢٤ و ٢٥ .

(٢٤) الجامع الصغير للسيوطي .

(٢٥) سورة هود ، الآية رقم ١١٦ .

(٢٦) سورة الاسراء ، الآية رقم ٧٧ .

(٢٧) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠ .

(٢٨) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(٢٩) سورة الانشقاق ، الآية رقم ٦ .

(٣٠) سورة الاسراء ، الآية رقم ٧٢ .

(٣١) سورة الجاثية ، الآية رقم ١٣ .

(٣٢) سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠ .

(٣٣) سورة الاعراف ، الآية رقم ١٠ .

(٣٤) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٥ .

(٣٥) متفق عليه .

(٣٦) سورة النورى ، الآية رقم ٢٦ .

(٣٧) أخرجه الطبراني في الأوسط .

(٣٨) أخرجه الحاكم في المستدرک .

(٣٩) أخرجه الحاكم في المستدرک .

(٤٠) أنظر الدكتور سليمان محمد الطهاوى في كتابه عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثة ، الطبعة الاولى سنة

١٩٦٩ ، منشئ دار الفكر العربى القاهرة .

(٤١) سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠ .

(٤٢) سورة الانفال ، الآية رقم ٦٠ .

(٤٣) سورة المائدة ، الآية رقم ٢ .

(٤٤) سورة المائدة ، الآية رقم ٨ .

